العلوم الإقتصادية
العدد الخامس والثلاثون / المجلد التاسع / آذار , 2014

تحليل قدرة المصارف العاملة في إقليم كردستان العراق على الإيفاء بقانون الاستثمار

م.د.بيار محمدرشيد عمر المرعاني م.د.زيرفان عبد المحسن اسعد
جامعة دهوك – سكول الادارة والاقتصاد– قسم ادارة الاعمال

المستخلص :

تهدف الدراسة إلى التعريف بواقع المصارف العاملة في إقليم كردستان العراق وقدرتها على الايفاء بمتطلبات هذه المشاريع الضخمة التي انجزت بعد صدور قانون الاستثمار، اذ يتكون مجتمع الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام في المصارف الحكومية والأهلية العاملة في الاقليم كعينة للدراسة وتم اختيارها بشكل عشوائي في المحافظات الثلاث في الإقليم وبلغ عدد إستمارات الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة (95) حيث تم استلام (34) إستمارة صالحة للتحليل أي ما نسبته (86%) من مجتمع الدراسة. ووظف الباحثون مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف البحث وخضعت البيانات كافة للتحليل الاحصائي (Minitab). وأهم النتائج التي توصل اليها الباحثون فقد أشارت عينة الدراسة إلى أن المصارف غير قادرة على اللحاق بأدنى متطلبات الاستثمارات الجديدة في الإقليم وفي كافة القطاعات لعدم امتلاكها رأسمال الكافي لتمويل المشاريع، أما أهم المقترحات التي توصل إليها الباحثون فهي زيادة رأس المال المدفوع وعدد المساهمين لكل مصرف على حدة بشكل كبير والقيام بعمليات الاندماج لزيادة (جودة وعدد) الخدمات المصرفية المقدمة.

الكلمات الدالة: الاستثمار الاجنبي، قانون الاستثمار، المصارف، إقليم كردستان العراق

تاريخ قبول النشر 2014/1/5

منهجية الدراسة:

تتناول هذه الفقرة التعرف على مشكلة وأهداف الدراسة وكذلك التعرف على البيئة الاستثمارية في الإقليم من خلال الآتي:

مشكلة الدراسة:

حالت المشاكل السياسية التي شهدها العراق في نهاية القرن العشرين وبالتحديد في عقد التسعينات دون تنمية المصارف العاملة فيه، وحالت أيضاً دون إنشاء مصارف ومؤسسات مالية جديدة ومتطورة بشكل عام، وبشكل خاص في إقليم كردستان العراق. وبعد تحرر العراق من النظام البائد وتشكيل البرلمان الجديد والحكومة الجديدة أصبح الإقليم وبحكم الاستقرار السياسي والأمني محل جذب واهتمام المستثمرين من الدول المختلفة وبشكل خاص بعد سنة (2004).

فبالرغم من زيادة حجم الاقتراض من خلال البنوك الخاصة ولكن مازالت أكثر الانشطة المالية تتم من خلال البنوك الحكومية وتبلغ تقريبا (96%) من موجودات القطاع البنكي العراقي، ويعتمد الاقتصاد العراقي على قاعدة النقد في التعاملات المالية (Iraq doing business, 2012, 69) .

فقد أخذ انفتاح اقتصاد العراق بفرض مطالب جديدة على القطاع المالي في العراق، كان النظام المصرفي العراقي يعمل بمعزل عن المعايير والممارسات المالية الدولية للفترة من (1992-2003). وفي الوقت الراهن تطورت البنية التحتية الأساسية اللازمة للأعمال المصرفية الحديثة والأسواق المالية، إذ أن البنك المركزي العراقي (CBI) هو الوكالة التنظيمية المالية الرئيسة للعراق، حيث أورد في موقعه بوجود (23) مصرفاً للقطاع الخاص، و (11) بنكاً إسلامياً بالاضافة الى (8) بنوك دولية (Iraq doing business, 2012,82). ولكن يبقى اقتصاد العراق قائماً على القاعدة النقدية وتتم معظم المعاملات المالية خارج النظام المصرفي، وإن الأموال المودعة في المصارف العراقية ليس لديها التامين ضد السرقة. وبشكل عام فإن العراقيين لا يعهدون بمدخراتهم إلى النظام المصرفي لأن أموالهم قد سرقت واختلست من البنوك العراقية في الماضي. حيث ان البنوك الثلاثة الرئيسية المملوكة للدولة (الرافدين والرشيد، والمصرف التجاري العراقي) أصبحت خدماتها تقتصر فقط على تقديم المنتجات المصرفية القياسية (المعيارية) ولكن في المقام الأول يتم تقديم دفعات الراتب التقاعدي

الى الموظفين العراقيين. وهذه المصارف غير قادرة بعد على توفير الخدمات المالية الإلكترونية المطلوبة من قبل معظم شركات القطاع الخاص العراقي والأجنبي. كما أن بنوك القطاع الخاص في العراق أيضا تقدم المنتجات المصرفية القياسية (المعيارية) فمنها حسابات الودائع، الإقراض، تبادل ونقل التسهيلات، وكذلك منتجات تمويل التجارة. وعملت البنوك الخاصة مؤخراً لتقديم خدمات بطاقات الائتمان رغم أن هذه الخدمات ليست مقبولة أو مستخدمة حتى الآن، وإن استخدام بطاقة الائتمان خارج مركز أربيل في نقاط البيع معدومة، وإن شركات القطاع الخاص العراقية هي زبائن بنوك القطاع الخاص الرئيسة في العراق، لأنها هي في أشد الحاجة إلى تحويل الأموال وخدمات الدفع (Iraq doing business, 2012,82).

وإن كردستان تتمتع حالياً بنمو اقتصادي يبلغ (12%) وفقاً لبيانات هيئة الاستثمار في الإقليم، في حين من المتوقع أن يكون النمو بنسبة (9%) هذا العام في اقتصاد العراق ككل وفقاً لصندوق النقد الدولي. وتوجد (800) شركة أجنبية والغالبية منه من الدول المجاورة مثل تركيا وإن دخولها في سوق الإقليم (على وجه الخصوص) يبدو استقطاباً من خلال قانون الاستثمار (2006) عن طريق الاعفاء من الضرائب على الواردات والأرباح الخاصة بهم للسنوات العشر الأولى في المنطقة. هذا فضلاً عن أن الشركات ليست ملزمة بتوظيف الموظفين المحليين، أو إيجاد وتوفير المستثمرين المحليين أو الشركاء المحليين، ويمكن إعادة أرباحهم حسب تقديرهم، فحسب توقعات البنك الدولي وإلى سنة (2016) فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد سنويا بنسبة (8%) مع معدل نمو (5.2%)(Ministry of Planning,2011). وفضلا عن ذلك فإن اقليم كردستان يتمتع بميزة استقرار الوضع الأمني بعكس باقي مناطق العراق (Decamme, 2013).

الجدول (1) معدل النمو السنوي في إقليم كردستان العراق (2006-2012)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل النمو	7.61	18.08	8.82	8	8	23.6	12
نمو متوسط الدخل الفردي	1533	1,705	4,090	4,000	4,500	4,610	5,500

Source : (Ministry of Planning, KRG, 2012)

وتواجه القطاعات الأخرى المشكلة نفسها ومنها القطاع السياحي، إذ أعلن مجلس السياحة في كردستان بأن عدد السواح في الإقليم (152) ألفاً خلال عطلة عيد الأضحى في تاريخ (24 – 29 تشرين الاول عام 2012) مقارنة مع (110) ألاف في العام (2011) وبنسبة زيادة (38%)، وان (79%) منهم من مناطق وسط وجنوب العراق، في حين أن (21%) من السواح هم من خارج العراق وبدون وجود طاقة استعابية مناسبة في الفنادق لهذا العدد من السواح (Shafaq News, 2012). وإن إنفاق السواح عام (2009) بلغ ($320) مليون ويتوقع البنك الدولي بوصوله لمبلغ ($1.5) مليار في عام (2016)(Ministry of Planning, KRG, 2011).

الشكل (1) عدد السائحين الى الاقليم (2007-2012)

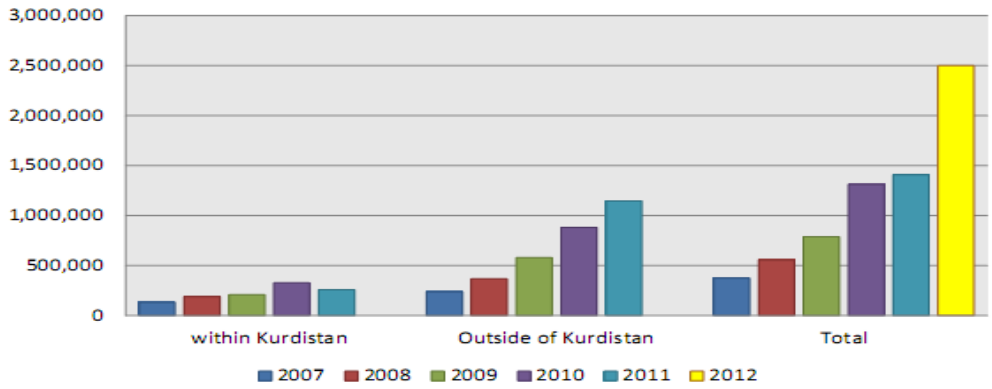

Source: (Abdullah, 2013, 81)

إذ أن التحول الحاصل في أربيل مثلاً من منارة جولي إلى قباب ديفان والإمباير وروتانا، ومن سوق الخانقاه والدلال خانه والهرج نيشتمان والقيصرية ومحلة العرب القديمة الى مجدي مول وفاملي مول وهوليرمول والرويال والنيو ستي وعشرات الاسواق الحديثة التي تضاهي اسواق لندن وباريس، ومن عربات تجرها الخيول الى احدث السيارات التي تتبختر اليوم برفاهية في شوارع أربيل المؤثثة بالنور والخضرة، الى تلفريك السنتر وشانيدر وكورك وسفين، ومن بيوت الحواري القديمة الى المجمعات والمدن السكنية الحديثة الباذخة، مما حدى بالحكومة المحلية الى تقديم أوراق اعتماد أربيل عاصمة للشرق الأوسط عام (2018)، بعد أن اختطفت تاج السياحة العربية عام (2014)، وقد بلغ الاستثمار بشكل عام ($24) مليار في الإقليم وكانت حصة أربيل منها ($160755320) الف من بداية تأسيس هيئة الاستثمار عام 2006.

وبالترافق مع جميع هذه التطورات فإن دراسات البنك المركزي العراقي أوضحت بأن المصارف تقوم بتقديم خدمات ثانوية على حساب مهامها الرئيسة ومنها توزيع رواتب المتقاعدين وإعانات الرعاية الاجتماعية (عبدالنبي،2011 أ، 4). وأن القطاع المصرفي الحكومي يستحوذ على (90%) من النشاط المصرفي و(75%) من شبكة المصارف المحلية ويقدر إجمالي موجودات القطاع المصرفي بـ ($2) مليار إلا أن مساهمة تلك المصارف في الناتج المحلي الإجمالي تساوي (8%) وهي نسبة متخلفة جداً، ما يعكس الدور المحدود الذي يلعبه هذا القطاع في أداء وظائفه التقليدية في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين وتمويل التراكم الرأسمالي خاصة في القطاع الخاص (البصري، 2008)، مما أنعكس ذلك على المصارف العراقية بشكل عام ومصارف الإقليم بشكل خاص بأعتبارهما يعملان تحت مظلة البنك المركزي العراقي.

وبالتالي فإن مشكلة البحث تتركز في إثارة التساؤل الآتي: هل لدى القطاع المصرفي الكردستاني (الحكومي والأهلي) القدرة على الإيفاء بمتطلبات هذه المشاريع الضخمة التي أنجزت بعد صدور قانون الاستثمار سنة 2006 ؟

أهداف الدراسة:

1. تهدف الدراسة إلى التعريف بواقع المصارف العاملة (الحكومية والأهلية) في الإقليم وتقديم تصور نظري واضح عن الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية وخاصة المصارف في جذب الاستثمارات الكبيرة إلى الدولة المضيفة وخاصة النامية منها .
2. التعرف على الخدمات التي تقدمها المصارف (الحكومية والأهلية) في الإقليم ومعرفة الإجراءات والعمليات الالكترونية التي تستخدمها في تحويل الأرصدة ومع من تتعامل من المصارف العالمية والعربية بالتحديد؟
3. معرفة حجم الاستثمارات الموجودة في الإقليم والزيادة المتوقعة التي من الممكن أن يجذبها الإقليم بعدما تم صياغة القانون الجديد للاستثمار منذ 2006، وما هو القطاع الذي يعد بؤرة ارتكاز هذه الاستثمارات سواءً المحلية أو الأجنبية؟
4. تقديم المقترحات التي من المفترض أن تعمل بها المصارف من أجل تغيير أنظمتها وعملياتها من التقليدية إلى إجراءات وعمليات إلكترونية بغية خلق انطباع واضح لدى المستثمرين بأن أعمالهم الاستثمارية ستنجز بدون معوقات ائتمانية وقانونية وإدارية.

أهمية الدراسة:

1. تأتي أهمية الدراسة من واقع احتياج الإقليم إلى المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص مؤهلة ولديها القدرة على تقديم الخدمات المصرفية التي تواكب التطورات التكنولوجية والتي توصف بالصيرفة الالكترونية بغية تغطية الاستثمارات الضخمة التي من المتوقع أن يجذبها الإقليم بعد ما تم إصدار القانون الجديد للاستثمار في سنة (2006) وما فيها من فقرات تشجيعية كبيرة جداً أدت إلى جذب استثمارات وصلت الى (22) مليار دولار ومنها (79%) للاستثمار المحلي، و (15%) للاستثمار الأجنبي المباشر، و (6%) للاستثمار المشترك) حسب إحصائيات هيئة الاستثمار في الإقليم (Board of Investment, BOI, 2013). وبذلك ولدت

الحاجة إلى وجود مصارف ذات رأسمال كبير جداً لتقديم القروض وتغطية الائتمانات المصرفية وتحويل الأرصدة كبيرة جداً والتي من المتوقع أن تشهدها الفترة القادمة.

2. إضافة إلى التشريعات والقوانين الصادرة بخصوص جذب الاستثمار في الاقليم يرافقها دعم معنوي ومادي وشخصي من قبل رئيس حكومة الاقليم (بوصفه رئيس الهيئة العليا للاستثمار في الاقليم) ووزراء حكومته بأعتبار جذب هذه الاستثمارات هي من منطلق تزايد الضغوطات الداخلية للسقف العالي من المطالب الشعبية للخدمات من الحكومة كالماء والكهرباء مع مرور الوقت بالاضافة إلى مخاوفهم بشأن الفساد والشفافية (Barzani, 2013).

الجدول (2) **إجمالي الاستثمارات في الإقليم للفترة** (2006-2012) **المبالغ بملايين الدولارات**

السنة	المبلغ
2006	438.308
2007	3,963.363
2008	1,922.173
2009	3,966.879
2010	4,843.522
2011	2013.851
اجمالي الاستثمارات	18610.149

المصدر: (هيئة استثمار إقليم كردستان، 2012)

الشكل (2) توزيع الاستثمارات حسب القطاع للفترة (2006-2012) المبالغ بملايين الدولارات

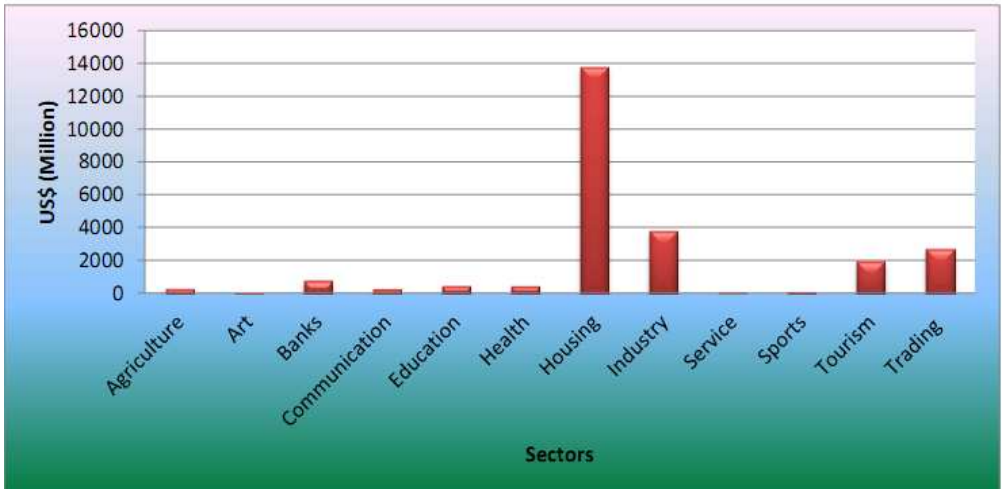

المصدر: (هيئة استثمار إقليم كردستان، 2012).

فرضية الدراسة:

تماشياً مع مشكلة الدراسة وأهدافها فقد اعتمدت الدراسة على الفرضية الرئيسة والتي تنص على عدم قدرة المصارف العاملة (الحكومية والأهلية) قيد الدراسة في إقليم كردستان على الإيفاء بقانون الاستثمار في الإقليم.

مجتمع الدراسة وأساليب جمع البيانات:

1. يتكون مجتمع الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام في المصارف الحكومية والأهلية العاملة في الاقليم كعينة للدراسة وتم اختيارها بشكل عشوائي في المحافظات الثلاث في الإقليم إذ تم استخدام استمارة استبانة كاداة لجمع البيانات وبلغ عدد الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة (95) إستمارة وتم استلام (34) إستمارة صالحة للتحليل أي ما نسبته (86%) من مجتمع الدراسة وهي تعد نسبة مرتفعة ومشجعة لإجراء الدراسة.
2. الاعتماد على الكتب والرسائل الجامعية والدراسات العلمية السابقة لتوضيح الجانب النظري في هذه الدراسة .

الجدول (3) **توزيع إستمارة الاستبانة على الأفراد المبحوثين في المصارف قيد الدراسة**

ت	المصارف	العدد	%
1	مصرف اميرالد فرع دهوك	3	8.82
2	مصرف اميرالد فرع اربيل	3	8.82
3	مصرف الشرق الاوسط فرع الثقة	4	11.76
4	مصرف الأهلي العراقي فرع الموصل	4	11.76
5	مصرف الوركاء فرع السليمانية	4	11.76
6	مصرف الرافدين	4	11.76
7	مصرف الرشيد	4	11.76
8	مصرف أربيل للاستثمار والتمويل	4	11.76
9	مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار	4	11.76
المجموع		34	100

أدوات التحليل الاحصائي:

تم الاعتماد على عدد من الأدوات الإحصائية من أجل تحليل الجانب التطبيقي من الدراسة، ومن هذه الأدوات:

1. استخدام معامل الفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبانة.
2. استخدام المتوسطات والانحرافات المعيارية في الاستبانة .
3. استخدام معادلة الارتباط البسيط لمعرفة العلاقة بين القانون الجديد وتوقعات الاستثمارات وما يجب أن يقدم من خدمات مصرفية من قبل المصارف .

بناء أداة الدراسة:

تمثل أداة الدراسة (الاستبيان) وسيلة جمع البيانات وقد تكونت من قسمين:

القسم الأول:

وهو مخصص لتوضيح المتغيرات العامة وتكونت من محورين هما: المحور الأول: المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وقد شملت الجنسية، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، التخصص، الخبرة العملية، عدد سنوات الخدمة. والمحور الثاني: تتكون من متغيرات تخص المصارف وتمثلت باسم المصرف وتاريخ تأسيس المصرف والشكل القانوني ونشاطه وعدد فروعه ورأسماله وعدد المساهمين.

القسم الثاني:

تضمن (12) عبارة تم توزيعها على عينة الدراسة ويتضمن العبارات وبعض الأساليب والأدوات التي تتبعها البنوك لاستيعاب الاستثمارات الكبيرة والضخمة واعتمدت الاجابة بعبارة مغلقة حيث استخدم المقياس الثلاثي وتم الطلب من المبحوثين تحديد موافقتهم على الإجراء المتبع بوضع علامة (√) أمام العبارة المناسبة لهم من بين الاختبارات التالية (نعم،محايد،لا).

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة الظاهري تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في مجالات البحث العلمي والإدارة من أجل استطلاع وجهات نظرهم تجاه النواحي الفنية والشكلية لأسئلة الاستبيان وكذلك مدى مناسبة العبارات مع ما هو مطلوب قياسه وفي ضوء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم تم إعادة صياغة بعض العبارات وتعديل البعض الآخر وحذف العبارات التي لا تتفق مع أسئلة الدراسة.

صدق الاتساق الداخلي:

من خلال الجدول رقم (5) الذي يوضح علامات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية لهذا المحور يتضح أن معاملات الارتباط جميعها دالة إحصائيًا وأن قيم

معاملات الارتباط جميعها موجبة، وإن قيم معاملات الارتباط تتراوح بين (0.117) إلى (0.998) مما يدل على الاتساق الداخلي بين عبارات هذا المحور.

Correlations: C1; C2; C3; C4; C5; C6; C7; C8; C9; C10; C11; C12

الجدول (4) معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة

	C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	C8	C9	C10	C11
C2	0.515										
C3	1.000	0.515									
C4	0.892	0.567	0.892								
C5	0.450	0.202	0.450	0.350							
C6	0.813	0.496	0.813	0.908	0.270						
C7	0.892	0.567	0.892	1.000	0.350	0.908					
C8	1.000	0.515	1.000	0.892	0.450	0.813	0.892				
C9	1.000	0.515	1.000	0.892	0.450	0.813	0.892	1.000			
C10	1.000	0.515	1.000	0.892	0.450	0.813	0.892	1.000	1.00		
C11	1.000	0.515	1.000	0.892	0.450	0.813	0.892	1.000	1.000	1.000	
C12	0.892	0.567	0.892	1.000	0.350	0.908	1.000	0.892	0.892	0.892	0.892

الجدول (5) معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة

ت	معامل الارتباط	ت	معامل الارتباط
1	0.117647**	7	0.143494**
2	0.367201**	8	0.998217**
3	0.117647**	9	0.117647**
4	0.143494**	10	0.117647**
5	0.375223**	11	0.117647**
6	0.167558**	12	0.143494**

**دال عند 0.01

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من مستوى ثبات أداة الدراسة تم استخدام أسلوب الاختبار المسبق (PRE TEST) حيث أجريت دراسة استطلاعية تم من خلالها توزيع الاستبيان على عينة مكونة من (15) فردًا من عينة الدراسة وبعد تجميع إجابات هؤلاء المشاركين أدخلت البيانات إلى الحاسب الآلي وتم حساب قيمة ألفا كرونباخ حيث أظهرت النتائج كما في الجدول (6) أن قيم معامل ألفا كرونباخ بلغت (0.8012) مما يشير إلى ثبات أداة الدراسة.

جدول (6) يوضح معاملات الثبات لأداة الدراسة في العينة الاستطلاعية

المحور	معامل الثبات
العينة الاستطلاعية	**0.8012**

وبعد تطبيق أداة الدراسة على كامل العينة تم حساب معامل ألفا كرونباخ مرة أخرى لقياس ثبات كل محور من محاور الدراسة وقد أظهرت النتائج كما يتضح في الجدول (7) أن معاملات الثبات بلغت (0.7966) مما يشير إلى ثبات أداة الدراسة.

جدول (7) يوضح معاملات الثبات لأداة الدراسة لكامل العينة

المحور	معامل الثبات
كامل العينة	**0.7966**

مناخ الاستثمار الأجنبي في اقليم كردستان العراق

1. مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار في قواميس اكسفورد بأنه نشاط أو عملية توظيف الأموال من أجل تحقيق الربح (Oxford Dictionary)، بينما يعرف الاستثمار في الأدارة المالية بانه شراء منتج مالي أو أي عنصر آخر ذا قيمة مع توقع الحصول على عائدات مستقبلية ملائمة، وبمعنى آخر فإن الاستثمار

يعني استخدام الأموال على أمل الحصول على المزيد منها. أما الاستثمار من ناحية الأعمال فهو شراء منتجات من السلع المادية مثل المعدات أو المخزون على أمل تحسين الأعمال التجارية في المستقبل (Word Network Investor).

والاستثمار الأجنبي ينقسم إلى نوعين: الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ويعرف بأنه توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة، إنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تأتي بمنفعة لمستثمر من دولة أخرى، يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة، أياً كان هذا المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة (UNCTAD, 2000, 10)، والثاني: غير المباشر او المحفظي (FPI) ويعرف بأنه شراء الأسهم والسندات الأجنبية فقط لغرض الحصول على عائد على الأموال المستثمرة (محمد وأحمد، 2013، 105).

أما تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام (1993)، على أنه يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح «المستثمر المباشر»، وإلى المؤسسة باصطلاح «مؤسسة الاستثمار المباشر». وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (UNCTAD Glossary).

ويتفق هذا التعريف مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). كما أصدر صندوق النقد الدولي في شهر مارس (2007) مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات التي ورد فيها المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مطابقاً لذلك لتحل محل الطبعة الخامسة من الدليل الصادر عام (1993).

ويلخص الباحثون: مفهوم الاستثمار بشكله البسيط بأنه عبارة عن توظيف الأموال بإحدى أدوات الاستثمار خلال فترة زمنية معينة من أجل زيادة رأس المال المستثمر، أو عبارة عن أي نشاط اقتصادي يكون له عائد للمالك بشكل مباشر أو غير مباشر.

القطاع المصرفي العراقي والكردستاني

إن الحصة الأكبر من الخدمات المصرفية في العراق تدار من قبل القطاع المصرفي الحكومي، وكجزء من العراق انطبقت هذه الحقيقة على إقليم كردستان العراق. وأثبتت التجارب في دول العالم أن وجود القطاع المصرفي الخاص بجانب القطاع المصرفي الحكومي سيؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أكبر لو عمل القطاع الحكومي لوحده.

لذلك يرى الباحثون بان الترخيص للقطاع الخاص بممارسة العمل المصرفي وفق قوانين ملائمة للعمل المصرفي إلى جانب القطاع العام، بمثابة الخطوة الصحيحة باتجاه تحديث القطاع المصرفي في الإقليم، وبالتالي إنجاح الرؤية الإستراتيجية التي يطمح إليها الإداريين والسياسيين في الإقليم في تكملة الطريق باتجاه التنمية الاقتصادية التي تصبوا إليها، ومن ضمنها إنجاح مشروع قانون الاستثمار الجديد الصادر في نهاية (2006)، ويثير في الوقت نفسه تحديات وصعوبات عديدة للتعامل مع هذا التحديث والحاجة لتحقيق التجانس بين القطاعين العام والخاص.

1. **مشاكل القطاع المصرفي العراقي قبل عام** 2003:

ورث البنك المركزي العراقي قبل عام 2003 جهازاً مصرفيا يشكو من الظواهر السلبية التالية:

1. إن الكثافة المصرفية العراقية مازالت منخفضة ولا تتعدى (2%) أي بواقع (45000) نسمة لكل فرع مصرفي (علي، 2012، 1).
2. غلبة الطابع العائلي على عدد من المصارف الأهلية (الخاصة) مما يعني اتحاد الادارة مع الملكية في هذه المصارف من أجل تحقيق المصالح الضيقة الخاصة بالعائلة وضياعها بين

رغبات أصحاب رؤوس الأموال ومتطلبات أعمال الصيرفة والالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المختصة التي وضعت بشكل أساس لصالح النظام المصرفي (عبدالنبي، 2011 أ، 3).

3. غياب المؤسسات الساندة للنظام المصرفي وعمله مثل شركة للتأمين على الودائع وأخرى للتأمين على القروض أو مكاتب لدراسة وتحليل الأخطار المصرفية أو شركات تقييم أداء المصارف وغيرها (عبدالنبي، 2011 ب، 14).
4. عدم تناسب الخدمات التي تقدمها المصارف العراقية من حيث عددها أو نوعها وإجراءات وأسلوب وسرعة تقديمها مع ما يتطلبه تطور الاقتصاد العراقي (عبدالنبي، 2011 ب، 14).

2. مشاكل القطاع المصرفي العراقي والكردستاني بالمقارنة مع المصارف الاجنبية

بشكل عام فان اقتصاد إقليم كردستان يعاني من المشاكل نفسها التي يعانيها الاقتصاد العراقي ككل وضعف متطلبات اقتصاد السوق بالمقارنة مع عدد ونوع الخدمات التي تقدمها المصارف العربية والعالمية:

1. التشريعات والقوانين والتعليمات السارية التي تحجم عمل المصارف وتحد من توجهاتها مثل قانون البنك المركزي (56) وقانون المصارف (94) والتي تحد من حرية حركة التعاملات المصرفية وتقنن الأنشطة المصرفية التي تقوم بها (علي، 2012، 4).
2. ترهل الهيكل الإداري بأعداد كوادره التي تفوق الحاجة وتفتقر إلى الإضافة النوعية من خلال العمل مما يشكل بطالة مقنعة (عبدالنبي وعبدالعزيز ، 2012، 2).
3. التسلط الإداري وتبعية المصارف الحكومية ومجالس إداراتها لقوانين وتوجيهات تحد من فعاليتها، إذ لا يجرؤ أصحاب القرار فيها على إبداء رأيهم أو اتخاذ قرارات فعالة خوفاً من استبدالهم أو عزلهم من مناصبهم (علي، 2012، 5).
4. قيام المصارف بتقديم خدمات ثانوية على حساب مهامها الرئيسة ومنها توزيع رواتب المتقاعدين وإعانات الرعاية الاجتماعية (عبدالنبي، 2011 ب، 16).

3. **مشاكل المصارف الحكومية العراقية**:

فضلاً عن كل ما ذكر أعلاه فإن المصارف الحكومية تعاني من المشاكل الأساسية التالية:

أ- تعاني المصارف من الإرهاق من الأعمال غير المربحة كدفع الرواتب التقاعدية، وقلة الكوادر الفنية والإدارية الكفوءة، وتضخم عدد الموظفين بشكل كبير(البصري، 2008).

ب- مازال القطاع المصرفي في العراق يمنح القروض متجنباً أي درجة من المخاطرة مما أدى الى صعوبة وصول القروض المصرفية الى صغار المستثمرين ورجال الأعمال بسبب عدم رغبة المصارف المخاطرة بقروض طويلة الأجل وبضمانات التدفقات النقدية للمشروع بشكل أساس مع قدر محدود من الضمانات العقارية، ولهذا السبب عجز صغار المستثمرين وهم الأغلبية الساحقة في القطاع الخاص من الإستفادة من القطاع المصرفي لعدم قدرتهم على توفير الضمانات العقارية (عبدالرضا، 2012).

ج- إن الأداء المصرفي الحكومي معرض لمشاكل عديدة وخاصة (مصرف الرافدين) الذي تقع عليه ديون خارجية وهي جزء من عبء الديون العراقية حيث بلغت مع الفوائد المتراكمة عليه (23$) مليار، وهذه الديون أكبر من رأسمال مصرف الرافدين بأضعاف (البصري، 2008).

د- يعاني القطاع المصرفي العراقي من مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والتي بلغت نسبتها الى إجمالي الإئتمان المقدم في نهاية عام (2002) ما يقارب (33%) في مصرف الرافدين و (19%) في مصرف الرشيد، في حين ارتفعت نسبة الديون المتأخرة التسديد لدى المصارف الأهلية إلى (65%) في مصرف البركة، و (15%) في المصرف المتحد للإستثمار و (18%) في مصرف الوركاء (عبدالرضا، 2012).

هـ- الخدمات المصرفية لدى الجهاز المصرفي بشكل عام محدودة جداً في عمليات الإقراض والتمويل البسيط، ولا تمتلك قدرات كافية على توفير منتجات مصرفية حديثة كإدارة المحافظ الاستثمارية أو توفير خدمات متقدمة تتطلب نظم مدفوعات متطورة كنظام المقاصة المتطورة أو إدخال وسائل دفع متطورة على مستوى الفرد (بطاقة الأئتمان) او على مستوى دفع المعاملات المالية الكبيرة.

كما ان أغلب الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية (العامة والخاصة) هو ائتمان قصير الأجل ولأغراض تجارية واستهلاكية (عبدالرضا، 2012).

و- تشكيلة مجالس الإدارات في المصارف الحكومية المستندة لاحكام المادة (20) من قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة (1997) وبالتالي فإن أغلب القرارات التي تصدر تكون ذات طابع إداري ويغلب عليها الطابع السياسي والفردي وقد تكون بعيدة عن الطابع المصرفي مما يؤثر كثيراً على نتائج أعمال المصرف (عبدالنبي، 2011 أ، 5).

ز- يعمل القطاع المصرفي في العراق على الدوام على أساس منح القروض بضمانات عينية وهذا ما أدى الى إستبعاد (95%) من السكان من الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، وقد شكل ذلك كابحاً لتنمية القطاع الخاص. إذ يعتمد القطاع المصرفي العراقي بشقيه العام و الخاص على المعايير المصرفية التقليدية في سياسته الإقراضية وبدرجات متفاوتة من الحذر(عبدالرضا، 2012).

ح- طريقة توزيع أرباح المصارف الحكومية إستناداً الى المادة (11) الفقرة الرابعة إذ لا يزيد الربح القابل للتوزيع عن (30%) من كلفة النشاط الجاري ويحول الباقي الى حساب وزارة المالية مما أضعف قاعدة رأس المال وحال دون وصول عدد من المصارف الحكومية إلى الحد الادنى لرأس المال (عبدالنبي، 2011 ب، 17).

4. بعض الدراسات السابقة عن النظام المصرفي العراقي:

البحوث التي قدمت في الندوة العلمية السنوية تحت عنوان (القطاع المصرفي الخاص في العراق ودوره التنموي في الاقتصاد العراقي) التي اقيمت من قبل قسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية التابع للجامعة المستنصرية في صباح يوم الأربعاء الموافق 2012/12/19 ومن هذه الدراسات:-

- ركزت الدراسة المقدمة من قبل (رابطة المصارف الخاصة، مؤشرات تطور العمل المصرفي الخاص في العراق، 2012) على تزايد عدد المصارف الخاصة في العراق ووصولها إلى (32)

مصرفاً خلال عقدين، إضافة إلى تنامي عدد فروعها في العراق إلى أكثر من (500) فرعاً، فضلاً عن فروع المصارف الخارجية العربية والأجنبية التي بلغت (11) مصرفاً تمارس نوعين من الصيرفة هي الصيرفة التجارية والصيرفة الإسلامية. وتضمنت هذه الدراسة موجودات هذه المصارف التي بلغت (12.1) ترليون دينار عراقي ،حيث بلغ حجم الودائع (8.0) ترليون دينار، ووصل الائتمان النقدي الى ما مجموعه (3.6) ترليون دينار، في حين وصلت رؤوس أموال هذه المصارف واحتياطاتها الى (3.3) ترليون دينار عراقي. واللافت للانتباه تأكيد هذه الورقة على أن جدوى الاستثمار الرأسمالي في العراق ربما تكون الأوضح في القطاع المصرفي الذي وصلت فيه مجموع أرباح هذه المصارف الى (477.7) مليار دينار.

- بينما تناول دراسة (عبدالنبي، الجهاز المصرفي في العراق، 2012) عدداً من المؤشرات الإحصائية المهمة ومنها الزيادات المتتالية التي شهدتها رؤوس أموال المصارف الحكومية التي بلغت حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام (2012) ما مجموعه (754) مليار دينار، مقابل (4.053) مليار دينار للمصارف الخاصة. أما أرصدة الاستثمار في المصارف العاملة في العراق فقد بلغت (5.947) مليار دينار لغاية 2012/10/31، كانت حصة المصارف الحكومية منها (4.929 مليار دينار)، مقابل (1.018) مليار دينار للمصارف الخاصة، فضلاً عن إشارة الباحث إلى أن إجمالي الديون المتأخرة التسديد في المصارف العراقية وصلت لغاية 2012/10/31 إلى (441) مليار دينار، كانت حصة المصارف الحكومية منها (234) مليار دينار، مقابل (207) مليار دينار للمصارف الخاصة. واقترحت الدراسة الفصل بين المالكين للمصرف وبين إدارة العمليات المصرفية، وضرورة تبني المصارف التقنيات المصرفية، إضافة إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية وتطبيق معيار الإفصاح والشفافية.
- بينما أوضحت دراسة (العركوب، أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في تمويل النشاط الاستثماري / مصرف كردستان الدولي أنموذجاً، 2012) على أن المصارف التجارية من المؤسسات المهمة التي تمثل قلب النظام المالي، بالنظر لكونها تؤدي مجموعة من الفعاليات

(النقدية والمالية) التي تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتمويل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وركز الباحث على التطور في أسلوب ومجال المصارف الأهلية بالرغم من انخفاض حجم سيولة بنك كردستان (عينة البحث) في السنوات (2008–2010) مقارنة بعام (2007)، وتذبذب كفاءة أدائه نتيجة استخدام الحاسبة الالكترونية واستخدام الوسائل والنظم الحديثة المناسبة بشكل موسع لأداء الخدمات المصرفية بأحدث الطرق التكنولوجية المتطورة، ومن جملة ذلك تشغيل ونصب عدد من أجهزة الصرف الآلي (ATM)، وأجهزة نقاط البيع (POS)، إضافة إلى تجديد نظام السويفت العالمي (SWIFT) واستخدام عمل الحوالات المنفذة عن طريق شركة ويسترن يونين العالمية.

- في حين أشارت دراسة (محمد، مساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، 2012) إلى أن مساهمة القطاع المصرفي ضعيفة في الاقتصاد العراقي بالرغم من اتجاهها التصاعدي. إذ لم تتجاوز نسبة مساهمته الـ (1.7%) في عام (2009)، فضلاً عن أن رؤوس أموال المصارف العراقية تبقى متواضعة لعدة عوامل، وذلك يعني حاجة المصارف الحكومية إلى عملية إعادة هيكلة تتضمن إعادة النظر بعدد الموظفين في هذه المصارف والمهارات المطلوبة لهم. ويرى الباحث أن الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل متعددة بعضها موروث عن الحقبة السابقة وبعضها مرتبطة بظروف الاقتصاد العالمي، وهذا يعني الحاجة الى وجود قطاع مالي ومصرفي يمتاز بالكفاءة والفاعلية العالية لتلبية متطلبات إعادة البناء والاعمار.

وتضمت مقترحات الندوة في إعادة هيكلة المصارف الحكومية وإجراء الإصلاحات القانونية من خلال إعادة النظر في الإطار التشريعي لعمل المصارف الخاصة وآليات تعاملها مع البنك المركزي العراقي واستخدام التقنيات المصرفية، والتركيز على المهارات المطلوب توافرها لدى العاملين فيها، إضافة إلى السير قدماً بخطوات تسهم بتطبيق الحوكمة الرشيدة في القطاع المصرفي.

أما البحوث التي قدمت لإبراز المشاكل والمعوقات التي تعيق أداء العمل المصرفي في العراق والتي نظمها المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ومن هذه الدراسات:-

- أشارت دراسة (البتال، متطلبات تطور الصناعة المصرفية الخاصة في العراق، 2012) بأن العراق بدء بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي (المالي) منذ عام (2004) بهدف بناء جهاز مصرفي ضمن آلية السوق ومتسق مع المعايير الدولية يساهم في دعم مسيرة النمو والتنمية في العراق واستمرار التوسع الأفقي والعمودي في حجم المصارف الخاصة والتي وصلت حسب اخر إحصائية رسمية إلى (44) وحدة مصرفية (23 تقليدية، 11 إسلامية، 10 فرع اجنبي)، وبلغ حجم الودائع لدى المصارف الخاصة 5 تريليون دينار عراقي لعام 2010 (تشكل 15% من اجمالي الودائع المصرفية). وأكد على هيمنة القطاع المصرفي الحكومي (القائد) على القطاع المصرفي الخاص (التابع) تستوجب أن يتم الإصلاح في القطاع القائد أولاً ومن ثم بشكل اتوماتيكي سيحقق القطاع التابع المنافع. ومن أهم استنتاجات الدراسة أن من متطلبات إصلاح القطاع المصرفي الخاص إصلاح مصارف القطاع العام.
- أما دراسة (علي، الاصلاح المصرفي الحكومي....الواقع....الأفق، 2012) فأوضح محاور إصلاح القطاع المصرفي والخطوات المطلوبة والمتطلبات ونسبة الانجاز والمقترحات، وأشارت الباحثة إلى بعض الخطوات الإصلاحية الأولية في العراق كبدء العمل مع المدقق المالي الدولي المستقل وتنظيم الورش الخاصة بتنظيف الميزانيات وغيرها، وأن المؤشرات لم تتغير لعام (2009-2010) وفقاً لبيانات البنك المزكري العراقي بالرغم من محاولة تحسين الأداء المصرفي. وأشارت أيضاً إلى الأسباب التي تسببت في إخفاق عملية الاصلاح المصرفي الحكومي والخسائر الناجمة عن تأخرها وتدني نسب مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.85%) في العام (2012) بينما بلغت النسبة لدول المنطقة (11.9، 7.12، 14.96) على التوالي لكل من السعودية والامارات ومصر ما يعكس ضعفاً كبيراً في صلابة القطاع المصرفي. فاقترحت الباحثة خيارين للإصلاح المصرفي لتفادي المعوقات التي ظهرت في المرحلة السابقة، الأول: تتمثل في تكوين هيئة خاصة بالإصلاح المصرفي من الخبراء العاملين في المصارف لرسم السياسات وتشخيص الاليات والإشراف على المصارف، والثاني:

الاستعانة بشركات عالمية متخصصة في المجال المصرفي وتشجيعها مقابل مشاركتها بالربح المتحقق من المصارف العراقية، وقدمت الدراسة مجموعة من الأليات لتنفيذ الخيارين ومنها تعديل القوانين ومشاركة الخبراء العراقيين في رسم خطة الإصلاح وغيرها. وركزت الباحثة على تعميق وتنمية الوعي المصرفي وإيجاد الثقة بالمصارف لتوظيفها في عمليات التنمية المستدامة وحاجة هذا القطاع الى رعاية ودعم خاص من الحكومة.

- أما الدراسة المقدمة من قبل (عبدالنبي وعبدالعزيز، الاصلاح المصرفي في العراق ،2012) والتي قسمت الى ثلاثة محاور: الاول: ركز على واقع التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، والثاني: حركة الإصلاح الجارية، والثالث: الرؤى المستقبلية المطلوبة للإصلاح. وأشارت بإن معظم البنوك العراقية تعمل كصناديق ودائع آمنة ومجمدة وبالتالي تحد من حركة النشاط الاقتصادي في العراق، وقد أظهرت إحصاءات البنك المركزي بإن متوسط السيولة لدى المصارف العاملة في العراق (51%) وهي تفوق النسبة المعيارية والبالغة (30%)، وإن تحويل الأموال إلى المصارف العراقية هي عملية غير منظمة وتتم من خلال بنوك أردنية أو إماراتية وعدد بنوك قليلة لديها القدرة على تحويل الأموال إلكترونياً. وتبين الباحثون مجمومة من الإجراءات التي قامت بها السلطة النقدية ووزارة المالية معاً خلال الفترة الماضية على تحسين أداء الجهاز المصرفي. فاقترح الباحثون بوضع خطط مستقبلية لإنشاء مصارف القطاع الخاص الحديثة من حيث القيام بعملية الدمج وبما يتيح لها رؤوس أموال أوسع ونشاطات مصرفية أكثر تطوراً والتركيز على موضوع الخصخصة من حيث الإدارة والمشاركة في الملكية والاكتتاب بالأسهم.

هذا وقد تضمنت مقترحات الندوة ضرورة الإسراع بتطبيق قرارات اللجنة الإشرافية العليا لإعادة هيكلة المصارف الحكومية والتي من أهمها تنظيف الميزانية لكل مصرف، وتفعيل مقترح قانون جديد للمصارف الحكومية، وفصل ملكية رأس المال عن مجلس الإدارة، وإعادة تركيبة مجلس الإدارة، وتطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة. وتركزت خلاصة المقترحات في الرؤى المستقبلية لإصلاح الجهاز المصرفي وضرورة وضع استراتيجية شاملة ومتنوعة لتطوير التقنية المستخدمة في الجهاز المصرفي،

وربط المصارف بشبكات اتصالات ومعلومات واسعة يدخل في نطاقها اعتماد أساليب الرقابة والافصاح المالي والمحاسبي وتطوير الوعي الإعلامي حول الأنشطة المصرفية.

5. التغيرات الحاصلة على القطاع المصرفي العراقي والكردستاني بعد 2003

بالرغم من التفاؤل للقطاع المصرفي العراقي بعد (2003) من خلال كشف تقرير صادر عن شركة (سانسار كابيتال) المتخصصة في إدارة الأصول في الدول النامية حول القطاع المصرفي العراقي والذي أوضح أنه من المتوقع أن يشهد نمواً كبيراً في الأصول والأرباح خلال العقد القادم ولعدة أسباب هي وجود بيئة اقتصادية ضخمة وقوية، وانتشار الائتمان، وتحسّن الموقف الأمني في الدولة. وأشار التقرير إلى دور زيادة انتشار الائتمان في تعزيز نمو القطاع المصرفي، وسلّط الضوء على ما جاء في دراسة للبنك الدولي بأن الائتمان المحلي العراقي المرتبط بإجمالي الناتج المحلي ظل ثابتاً عند حدود (9%) من إجمالي الناتج المحلي مع بداية العام (2012)، وذلك مقارنة بنسبة (55%) من متوسط إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما شهد الائتمان المحلي المرتبط بإجمالي الناتج المحلي نمواً بنحو (89%) حسب معدل النمو السنوي المركّب في الفترة من (2009-2011) (تقريرسانسار كابيتال، 2013).

ويقول عبدالمهدي الحافظ وزير التخطيط السابق ورئيس معهد التقدم للسياسات الانمائية بإنه إذا ما أردنا أن نخطو خطوة حقيقية مهمة إلى الأمام فيجب إعادة هيكلة المصارف الكبيرة: الرافدين والرشيد، بإعتبار أن هذين المصرفين بلغا من الحجم بحيث اصبحا عبئاً كبيراً على الوضع المالي في البلاد، وأعتقد أنه من الضروري أن تسوى الأعباء التي يتحملهما هذان المصرفان، ويعاد النظر في تركيبة هذين المصرفين. ويتضمن الإصلاح إعادة توزيع الأدوار والمهمات، وتعزيز المصارف المملوكة للدولة وتحديث الإطار التنظيمي الكامل من خلال هيكلتها. ومع أن هنالك تقدم ملحوظ قد تم تحقيقه في المسار المالي والنقدي كإعادة تشكيل البنك المركزي العراقي وإصدار عملة وطنية جديدة وتوسيع السماح للمصارف الخاصة فإن الجهود ما زالت قائمة لاستكمال مهمة إصلاح القطاع بصورة جذرية (الحافظ، 2012).

يعتبر (JPMorgan Chase) أخر البنوك الدولية الداخلة بعد مجموعة (Standard Chartered) و (Citigroup) لتوسيع الأعمال في العراق، وأن البنك وقع اتفاقية لمدة سنة واحدة لمساعدة البنك التجاري العراقي (TBI) لتمويل الاستيرادات من السلع والخدمات، وتحدث مديرها بأن التركيز هو لفتح حسابات ائتمانية عن طريق البنك التجاري العراقي بالنيابة عن الحكومة ووزاراتها، إذ أن بنك (JPMorgan Chase) ساعد على انشاء البنك التجاري العراقي (Lee, 2013).

وإفتتاح أكاديمية امريكية للتدريب المصرفي والمالي في الإقليم هة إحدى خطوات إصلاح النظام المالي والمصرفي، فقد فتحت بعثة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق أكاديمية التدريب المصرفي والمالي في مدينة اربيل في تموز عام (2013).

وقالت السفارة الأمريكية إن افتتاح هذه الأكاديمية تم بمشاركة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومنظمة التنمية الألمانية (ADG) وبحضور الممثل الإقليمي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دانا ستينسون، ونائب وزير المالية في حكومة الاقليم رشيد طاهر، ومدير عام البنك المركزي في الإقليم أدهم كريم، وممثل الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ستيفن هايك، وممثل منظمة التنمية الألمانية (ADG) روديغر مايستر. وأوضح أن الأكاديمية الجديدة سوف تقوم بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية بغية تحسين أداء وقدرات القطاعين المصرفي والمالي العراقيين لتلبية احتياجات المستثمرين والشركات وكافة العراقيين وذلك بهدف تقوية اقتصاد القطاع الخاص العراقي (باسل العربي، 2013).

هذا وصرحت الممثلة الإقليمية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، دانا ستينسون في كلمتها بأن افتتاح أكاديمية التدريب المصرفي والمالي يعد خطوة مهمة نحو تعزيز النظام المصرفي والمالي في العراق من خلال إثراء مهارات وخبرات العاملين بالقطاع المصرفي العراقي. وتقدم أكاديمية التدريب المصرفي والمالي، التي تتخذ من جامعة كردستان في أربيل مقراً لها، خدمات التدريب مدفوعة الرسوم لمصارف القطاعين العام والخاص العاملة في العراق. وتقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركاؤها الألمان بتقديم المساعدات الفنية للأكاديمية من خلال المدربين الدوليين وتطوير المناهج لضمان تطبيق المعايير الدولية ودعم بناء قدرات العاملين بالأكاديمية، ومن المتوقع أن تقيم الأكاديمية في عام (2013) دورات تدريبية لأكثر من مائتين من العاملين في القطاعين المصرفي والمالي العراقيين (باسل العربي، 2013).

مناقشة نتائج التحليل:

أوضحت نتائج الدراسة بعد إجراء العمليات الإحصائية والمبينة أدناه في الجدول (8) حيث تم استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .

الجدول (8) يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة

الأسئلة		الاستجابات			الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب
		نعم	محايد	لا			
يستطيع مصرفنا تقديم خدماته للمستثمرين الجدد مع استمرار الاحتفاظ بالمستثمرين الحاليين	ت	1	1	32	0.992	2.176	1
	٪	2.9	2.9	94.1			
لا يقدم مصرفنا خطابات الضمان ؟	ت	2	11	21	0.608	1.441	2
	٪	5.9	32.4	61.8			
يوجد لدى مصرفنا أرصدة متبادلة مع مصارف معتمدة دولياً في الدول التي من المتوقع ان تأتي الأموال منها إلى الإقليم وفق الاستثمارات سواءً العربية بشكل عام والخليجية والدول العربية بشكل خاص؟	ت	3	2	29	0.601	1.235	3
	٪	8.8	5.9	85.3			
يستطيع مصرفنا ان يغطي ائتمانات تفوق خمسين مليون دولار للمستثمرين الأجانب والمحليين بعد إصدار القانون الجديد للاستثمار خلال سنة 2007 ؟	ت	1	2	31	0.406	1.118	4
	٪	2.9	5.9	91.2			
برأيك هل سيكون حجم الاستثمارات المتوقعة في الإقليم خلال السنوات الثلاثة القادمة كبيراً جداً وقد تتجاوز خمسة عشر مليار دولار؟	ت	1	1	32	0.376	1.088	5
	٪	2.9	2.9	94.1			
يستخدم مصرفنا الأجهزة الالكترونية لسحب الأموال والتي توضع خارج المصرف والتي تشتغل أوتوماتيكيا ومربوطة بحسابات العملاء؟	ت	1	1	32	0.376	1.088	6
	٪	2.9	2.9	94.1			
يستطيع مصرفنا القيام بتشجع المستثمرين على استثمار أموالهم في الإقليم وفقاً للخدمات الحالية التي نقدمها ؟	ت	1	1	32	0.340	1.059	7
	٪	2.9	2.9	94.1			
يستطيع مصرفنا ان يؤمن للمستثمرين المتوقعين على تغطية أرصدتهم وتسهيل مهمة السيولة النقدية لديهم وتمويل الأرصدة من والى حساباتهم بيسر وبأقصر وقت	ت	1	0	33	0.340	1.059	8
	٪	2.9	0.0	97.1			
يوجد لدى مصرفنا ضمانات كافية وكفيلة بتشجيع المستثمرين على إيداع وتحويل أرصدتهم ؟	ت	20	0	14	0.340	1.059	9
	٪	58.8	0.0	41.2			
يستطيع مصرفنا ضمان مشروع كلفته الإجمالية مائة وخمسون مليون دولار بالاشتراك مع مؤسسات مالية أخرى أو جهات ثانية ؟	ت	1	0	33	0.340	1.059	10
	٪	2.9	0.0	97.1			
لدى مصرفنا خطة إستراتيجية للترويج عنه بحيث تضمن وصول خدماته وأنشطته بشكل واضح لدى المستثمرين والمتعاملين معه؟	ت	1	0	33	0.340	1.059	11
	٪	2.9	0.0	97.1			
يستطيع مصرفنا مواجهة التحديات والصعوبات والتغيرات الاقتصادية التي تعترض طريقه مستقبلا ؟	ت	33	0	1	0.340	1.059	12
	٪	97.1	0.0	2.9			

من خلال الجدول (8) الذي يبين أراء المبحوثين حيال العبارات والأساليب والأدوات المتبعة في البنوك التجارية في الإقليم يمكن ملاحظة النقاط التالية مع الإشارة إلى أن الباحثين رتبواالعبارات حسب درجة قوتها باستخدام توصيف لدرجة اتفاق المبحوثين على الإجابات المبينة في تساؤلات الدراسة وكما يلي:

1. إجماع المبحوثين وبدرجة قوية على عدم قدرة المصارف في تقديم خدماتها للمستثمرين الجدد مع استمرار الاحتفاظ بالمستثمرين الحاليين إذ بلغت نسبة الذين أكدوا على عدم إتباع هذا الإجراء (94.1%) والذين أجابوا بمحايد (2.9%) والذين أجابوا بنعم (2.9%) من مجموع أفراد العينة.
2. إتفاق المبحوثين بدرجة قوية على أن البنوك تقوم بفتح خطابات الضمان لهم كإجراء تتبعه البنوك التجارية في الإقليم إذ بلغت نسبة الذين أكدوا على أن هذا الإجراء متبع دائمًا (61.8%) والذين أجابوا بمحايد (32.4%) والذين أجابوا بأنه غير متبع (5.9%) وهي نسبة قليلة جدًا.
3. تأكيد المبحوثين بدرجة قوية على عدم وجود المصارف العاملة في الإقليم بأرصدة متبادلة مع مصارف معتمدة دولياً في الدول التي من المتوقع أن تأتي الأموال منها إلى الإقليم وفق الاستثمارات سواءً العربية بشكل عام والخليجية الدول العربية بشكل خاص وقد بلغت نسبة الذين أجابوا بـ (لا) توجد أرصدة متبادلة (85.3%) والذين أجابوا على هذه العبارة بمحايد (5.9%) والذين أجابوا بنعم (8.8%) من مجموع أفراد العينة.
4. تأكيد المبحوثين بدرجة مرتفعة نسبيًا على عدم قدرة المصارف بأن تغطي ائتمانات تفوق خمسين مليون دولار للمستثمرين الأجانب والمحليين بعد إصدار القانون الجديد للاستثمار خلال سنة 2007 وقد كانت نسبة الذين أجابوا بنعم (2.9%) والذين كانوا محايدين (5.9%) والذين أجابوا بلا (91.2%) من مجموع أفراد العينة.
5. إجماع المبحوثين بدرجة قوية على أن حجم الاستثمارات المتوقعة في الإقليم خلال السنوات الثلاثة القادمة لا تتجاوز خمسة عشر مليار دولار وقد كانت نسبة الذين أكدوا على إتباع هذا الأسلوب بلا (94.1%) والذين كانوا محايدين (2.9%) والذين قالوا بنعم (2.9%) من مجموع أفراد العينة.

6. إتفاق المبحوثين بدرجة قوية على عدم استخدام المصارف الأجهزة الالكترونية لسحب الأموال والتي توضع خارج المصرف والتي تشتغل أوتوماتيكيا ومربوطة بحسابات العملاء حيث كانت نسبة الذين أجابوا بأن هذا الإجراء غير متبع (94.1%) والذين أجابوا بمحايد (2.9%) والذين أجابوا بأنه متبع (2.9%) من مجموع أفراد العينة. ويرى الباحثون أن المصارف تواجه صعوبات في هذا النوع من المعاملات والتحقق من تناسبها مع معدل دوران العمل التجاري للعميل حيث يحتاج ذلك إلى ضرورة توافر نظام للمعلومات يحتوي على معلومات حديثة باستمرار حول حجم نشاطات العميل التجارية، فضلاً عن تواجد الأعداد الهائلة من الشركات التجارية المحلية والعالمية في الإقليم والتي تقوم بنشاطات تجارية ضخمة تحتاج إلى معاملات مالية متلاحقة تتميز بالحاجة إلى سرعة في الإنجاز مما قد لا يتيح لهذه البنوك المتابعة الدقيقة والشاملة لهذه المعلومات يدوياً.
7. إتفاق المبحوثين بدرجة عالية على عدم قدرة المصارف القيام بتشجع المستثمرين على استثمار أموالهم في الإقليم وفقاً للخدمات الحالية التي تقدمها البنوك وقد كانت نسبة الذين أجابوا على هذا الإجراء بنعم (2.9%) والذين أجابوا بعدم قدرتهم على تشجيع المستثمرين باستثمار أموالهم (94.1%) والذين كانوا محايدين (2.9%) وهي نسبة قليلة.
8. إتفاق المبحوثين بدرجة مرتفعة على عدم استطاعة المصارف بأن تؤمن للمستثمرين المتوقعين على تغطية أرصدتهم وتسهيل مهمة السيولة النقدية لديهم وتمويل الأرصدة من والى حساباتهم بيسر وبأقصر وقت وقد كان نسبة الذين أجابوا بأن هذا الإجراء غير متبع وبدرجة قوية (97.1%) والذين أجابوا بأنه غير متبع (2.9%) من مجموع أفراد العينة.
9. إجماع المبحوثين بدرجة قوية بوجد ضمانات كافية وكفيلة بتشجيع المستثمرين على إيداع وتحويل أرصدتهم وبأقصى درجة من السرية وقد كانت نسبة الذين أجابوا بنعم على أن هذا الإجراء متبع دائمًا (58.8%) والذين لم يتفقوا مع هذا الإجراء (41.2%) من مجموع أفراد العينة. ويرى الباحثون أن تلك النسب والتي تؤكد التزام الغالبية العظمى من البنوك تشكل إحدى

أهم ضمانات التحقق السليم من المعاملات المالية سعيًا للوصول إلى أهدافها في كسب مستثمرين جدد.

10. إتفاق المبحوثين بدرجة مرتفعة على عدم استطاعة المصارف بأن تقدم ضمان لمشروع كلفته الإجمالية مائة وخمسون مليون دولار حتى بالاشتراك مع مؤسسات مالية أخرى، وقد كانت نسبة الذين أجابوا بنعم (2.9%) مع عدم وجود محايدين بينما الذين أجابوا بلا (97.1%) من مجموع أفراد العينة.
11. إتفاق المبحوثين بدرجة مرتفعة نسبيًا على عدم قيام المصارف العاملة في الإقليم بوضع خطة إستراتيجية للترويج عنها بحيث تضمن وصول خدماتها وأنشطتها بشكل واضح لدى المستثمرين والمتعاملين معها وكانت نسبة الذين أجابوا على هذا الإجراء بنعم (2.9%) والذين أجابوا وبدرجة قوية بلا (97.1%) من مجموع أفراد العينة.
12. إجماع المبحوثين وبدرجة قوية على قدرة البنك في مواجهة التحديات والصعوبات والتغيرات الاقتصادية التي تعترض طريقه مستقبلاً وقد جاءت نسبة الذين أجابوا على الإجراء بنعم (97.1%) والذين أجابوا على هذا الإجراء بلا (2.9%).

ويلاحظ الباحثون من خلال إجابات المبحوثين على التساؤلات السابقة أنها تدل على أن المصارف ليس لها القدرة على استيعاب قانون الاستثمار الجديد والذي تم نشره مؤخراً رغم المزايا الفعالة للمستثمرين القادمين إلى الإقليم، وهذا يؤيد فرضية الدراسة والقائلة بعدم قدرة المصارف العاملة (الحكومية والأهلية) قيد الدراسة في الإقليم على الإيفاء بقانون الاستثمار العامل في الإقليم.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والاستنتاجات الخاصة بالجانب الميداني وكالآتي:

1. المؤسسات المالية وخاصة المصارف غير قادرة على اللحاق بأدنى متطلبات الاستثمارات الجديدة في الإقليم وفي كافة القطاعات، ويرى البعض بأن المصارف لا تمتلك رأسمال الكافي لتمويل المشاريع بعد (2006) أو المتوقع أن يشهدها الإقليم خلال السنوات القليلة القادمة حسب تقارير المنظمات الإقليمية والدولية، وهي غير قادرة على منح القروض للمستثمرين وتقديم خدمات مصرفية تقليدية وهي بعيدة من امتلاك التكنولوجيا الحديثة وإجراءات الصيرفة الالكترونية والتي هي بحاجة ماسة إليها لتتماشى مع الأعمال الدولية الحالية التي تتسم بالاستخدام الكثيف للتكنولوجيا الحديثة في التعامل مع المصارف.
2. عدم ملائمة الخدمات التي تقدمها المصارف المحلية مقارنة مع سرعة التغيرات الحاصلة في البيئة الاستثمارية في الإقليم، وبالتالي فإن الوضع الحالي للمصارف العاملة في الإقليم يحتاج الى عملية إصلاح شاملة.
3. قيام المصارف بتقديم خدمات ثانوية على حساب مهامها الرئيسة ومنها توزيع رواتب المتقاعدين وإعانات الرعاية الإجتماعية.
4. وجود مؤثرات دولية متعلقة بالشأن السياسي والأمني الإقليمي والعراقي تعيق تنفيذ الأعمال بالرغم من وجود فقرات جذب في قانون الاستثمار في الإقليم.
5. عدم مقدرة المؤسسات المالية والمصارف بالتحديد على التواصل مع المستثمرين في توفير السيولة النقدية الكفيلة باستمرار المشاري في المباشرة بأعماله.

ثانياً: المقترحات:

تأسيساً على ما توصل إليه الباحثون من نتائج وفي ضوء الاستنتاجات التي تم إيرادها فقد وجد من المفيد تقديم المقترحات الآتية :

1. زيادة رأس المال المدفوع لكل مصرف على حدة بشكل كبير.
2. زيادة عدد المساهمين في المصارف لكي يتم تغطية حجم هذه الاستثمارات .
3. القيام بعمليات الاندماج بين عدد من المصارف العاملة في الاقليم للإفادة من هدف التعاضد.
4. زيادة نوع وعدد الخدمات المصرفية المقدمة بحجم الاستثمارات المستقبلية التي ستجذبها القانون الجديد للاستثمار في إقليم كردستان العراق.
5. إعادة هيكلة المصارف الحكومية وإصلاحها باعتبارها المسيطر على القطاع المصرفي العراقي واستخدام التقنيات المصرفية الحديثة والتركيز على توفير المهارات لدى العاملين فيها وتطبيق الحوكمة والإفصاح المالي والمحاسبي.
6. توحيد مرجعية الإشراف على المصارف الحكومية والخاصة سواء من قبل البنك المركزي أو وزارة المالية.

المصـــــــادر

أولاً: المصادر العربية:

1. اذاعة صوت الجامعة. (2013). إقليم كردستان: إنتاج النفط سيبلغ مليوني برميل يومياً في العامين المقبلين، قسم الاخبار الاقتصادية، العراق. http://uvr2u.com
2. باسل العربي. (2013). إفتتاح أكاديمية امريكية للتدريب المصرفي والمالي باقليم كردستان، ملحق اسبوعي لصحيفة باس، أربيل، العراق. http://ar.bas-news.net/ArticleDetail.aspx?articleid=3207
3. البتال، أحمد. (2012). متطلبات تطور الصناعة المصرفية الخاصة في العراق، بحث مقدم الى ورشة العمل المنعقدة بتاريخ 26-5-2012 تحت شعار القطاع المصرفي وسياسة الإصلاح في القطاع الحكومي والخاص، المعهد العربي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، العراق.
4. البصري، كمال. (2008). الإصلاح المصرفي الحكومي بين الواقع والطموح ، مركز النور للدراسات، البصرة، العراق. http://www.alnoor.se/article.asp?id=29097
5. تقرير سانسار كابيتال. (2013). القطاع المصرفي العراقي سينمو بقوة في الأصول والأرباح، قسم الإقتصاد - دولي. http://www.breakingnews.sy/ar/article/21059.html
6. جريدة الصوت الأخر. (2006). رئيس هيئة الاستثمار في كوردستان: إستقرار الوضع الامني أحد عوامل تشجيع الاستثمار، العدد 123، العراق. http://www.sotakhr.com/2006/index.php?id=1914
7. الحافظ، مهدي. (2012). النظام المصرفي العراقي والتنمية: مطلوب صياغة رؤية إقتصادية وتحديد الأسبقيات، ندوة خاصة لمناقشة تقرير البنك الدولي عن الوضع المالي في العرق، معهد التقدم للسياسات الإنمائية، بغداد، العراق. http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=114068
8. رابطة المصارف الخاصة. (2012). مؤشرات تطور العمل المصرفي الخاص في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية السنوية المنعقدة بتاريخ 19-2-2012 تحت شعار القطاع المصرفي الخاص في العراق ودوره التنموي في الاقتصاد العراقي، قسم الدراسات الإقتصادية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
9. شبكة صوت كردستان، (2012)، ثلاثين مليارديرو وعشرة الاف مليونير في أقليم كوردستان، منقول من تقرير باللغة الكردية على قناة (KNN). http://sotkurdistan.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=24729
10. عبدالرضا، نبيل جعفر والجوارين، عدنان فرحان. (2012). البيئة الاستثمارية في كردستان، الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد: 3733. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=308484
11. عبدالرضا، نبيل جعفر. (2012). متطلبات إصلاح القطاع المصرفي في العراق، الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد: 3721. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=306816

12. عبدالنبي، وليد عيدي وعبدالعزيز، اكرام. (2012). الإصلاح المصرفي في العراق، بحث مقدم الى ورشة العمل المنعقدة بتاريخ 26-5-2012 تحت شعار القطاع المصرفي وسياسة الإصلاح في القطاع الحكومي والخاص، المعهد العربي للإصلاح الإقتصادي، بغداد، العراق، ص1-4.
13. عبدالنبي، وليد عيدي. (2011 أ). الجهاز المصرفي العراقي: نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي.
14. عبدالنبي، وليد عيدي. (2011 ب). البنك المركزي العراقي وتطور ودوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي.
15. عبدالنبي، وليد عيدي. (2012). الجهاز المصرفي في العراق، بحث مقدم الى الندوة العلمية السنوية المنعقد بتاريخ 19-2-2012 تحت شعار القطاع المصرفي الخاص في العراق ودوره التنموي في الاقتصاد العراقي، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
16. العركوب، هاشم محمد. (2012). أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في تمويل النشاط الاستثماري / مصرف كردستان الدولي أنموذجاً، بحث مقدم الى الندوة العلمية السنوية المنعقدة بتاريخ 19-2-2012 تحت شعار القطاع المصرفي الخاص في العراق ودوره التنموي في الاقتصاد العراقي، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
17. علي، جمان حسن. (2012). الإصلاح المصرفي الحكومي....الواقع....الأفق، بحث مقدم الى ورشة العمل المنعقد بتاريخ 26-5-2012 تحت شعار القطاع المصرفي وسياسة الاصلاح في القطاع الحكومي والخاص، المعهد العربي للإصلاح الإقتصادي، بغداد، العراق، ص1-8.
18. محمد، أياد طاهر وأحمد، صلاح حسن. (2013). الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، العراق، ص 99-126.
19. محمد، عمرو هشام. (2012). مساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003. بحث مقدم الى الندوة العلمية السنوية المنعقدة بتاريخ 19-2-2012 تحت شعار القطاع المصرفي الخاص في العراق ودوره التنموي في الاقتصاد العراقي، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
20. مشروع دستور اقليم كوردستان – العراق. (2006). لجنة إعادة النظر في مشروع دستور إقليم كردستان - العراق، المجلس الوطني لكوردستان العراق، إقليم كردستان – العراق، أربيل.
http://web.krg.org/a/d.aspx?l=14&s=04030000&r=114&a=13875&s=010000
21. المؤتمر البيئي الأول في اقليم كردستان العراق. (2013). كلمة رئيس الوزراء بعنوان حماية البيئة مسوؤلية الجميع، انعقد المؤتمر بتاريخ 2013/6/5 تحت شعار (لنهتم جميعاً بالبيئة)، مديرية حماية وتحسين البيئة، أربيل، العراق.
http://www.krg.org/a/d.aspx?l=14&a=47703
22. المؤتمر العلمي الاول. (2013). النسخة الأولية لتوصيات المؤتمر، انعقد المؤتمر للفترة من 11-2013/5/13 تحت شعار (نحو بيئة استثمارية افضل- الواقع – التحديات- الأفاق)، قاعة

المؤتمرات في جامعة دهوك، فاكلتي القانون والادارة، جامعة دهوك، العراق. http://fla.uod.ac/content.php?id=124&lang=ar
23. هيئة الاستثمار، (2012)، اقليم كردستان العراق.

ثانياً: المصادر الأنكليزية:

24. Abdullah, N. N. (2013). The Role of Foreign Direct Investment in Developing Kurdistan's Economy, Unpublished master's dissertation, Public Management, College of Law, Government and International Studies, University Utara Malaysia. Malaysia.
25. Barzani, N. (2013). Kurdistan Region-Iraq News in brief. Available at http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2013/1/kurdlocal1164.htm
26. Board of Investment. (2013). Investment Factsheet, Erbil, Kurdistan Region, Iraq. Available at http://www.kurdistaninvestment.org/downloads.html
27. Decamme, G. (2013). Iraq Kurdistan economy booming, Middle East Online, Erbil, Iraq. Available at http://www.middle-east online.com/english/?id=59594
28. Doing Business in Iraq. (2012). Country Commercial Guide for U.S. Companies. International copyright, U.S. & Foreign Commercial Service and U.S. Department Of State. USA.
29. InvestorWord Network. The biggest Investing Glossary on the Web. Investment Definitions. Available at http://www.investorwords.com/2599/investment.html.
30. Lee, J. (2013). JPMorgan Expands Iraqi Business, Iraq Business News. Available at http://www.iraq- businessnews.com/2013/07/09/jporgan- - expands-iraqi-business/
31. Mills, R. (2012). Iraqi Kurdistan's capital is a boom town with a big problem, Kurd Net. Available at http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2012/4/state6152.htm
32. Ministry of Planning. (2011). Regional Development Strategy for Kurdistan Region 2012-2016, KRG, Erbil, Iraq. Available at http://www.mopkrg.org/resources/Strategic%20Plan/PDF/eng/1_engl_sec .pd.
33. Oxford dictionaries, Definition of investment in English. Available at http: //oxforddictionaries.com/definition/English/investment.

34. Pukmedia, (2013). 10, 000 millionaires and 30 billionaires in Kurdistan Region, available at http://pukmedia.com/EN/EN_Direje.aspx?Jimare=4859
35. Shafaq News. (2012). 152 thousand Iraqi and foreigners tourists visited Kurdistan during Eid al-Adha holiday, Available at http://www.shafaaq.com/en/archive/393 5-152-thousand-iraqi-and-foreigners-tourists-visited-kurdistan-during-eid-al-adha-holiday.html
36. UNCTAD, Foreign Direct Investment Glossary, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva 10, Switzerland. Available at http://unctad.org/en/Pages/DI IAE/Foreign-Direct Investment-(FDI).aspx
37. UNCTAD. (2000). Investment Regimes in the Arab World Issues and Policies, UNITED NATIONS, New York and Geneva, p.10.